نظام الاستعمار الفرنسي في الجزائر

بقلم الأديب الفرنسي الكبير جان بول سارتر

نشرت مجلة « الازمنة الحديثة » Les Temps Modernes في عددها الاخير ذي الرقم ١٢٣ نص الخطاب الذي القاه الاديب الفرنسي الكبير جان بول سارتر في الاحتفال الذي اقيم اخيراً في باريس برعاية « لجنة المثقفين للعمل ضد متابعة الحرب في افريقيا الشمالية ».

ونحن اذ نترجم هذا المقال الخطير الذي يفضح سياسة فرنسا الاستعمارية بتحليل جميع الدوافع التي يقوم عليها النظام الاستعماري ، نتوجه بتحية حارة الى سارتر ، والى جميع المفكرين الفرنسيين الاحرار الذين لا تخيفهم سياسة الضغط والارهاب الفرنسية ، والذين ما نزال نحن العرب – نجد في آثارهم غذاء لعقولنا وقلوبنا يعيننا على مواصلة النضال في طريق الحرية .

اريد ان احذّركم مما يمكن ان يُسمّى «خداع الاستعمار الجديد» . إن الاستعماريين الجدد يذهبون الى ان هناك مستعمرين[1] صالحين ومستعمرين اشراراً، وأن حالة المستعمرات انما ساءت بسبب هؤلاء الأشرار .

والخداع في ذلك يقوم على ما يلي : إنهم يطوفون بك الجزائر ، ويطلعونك بسهولة على بؤس الشعب ، وهو بؤس مدقع، ويروون لك الوان الاذلال التي يكبّدها المستعمرون الاشرار للمسلمين . حتى اذا بلغ بك الغيظ ذروته ، أضافوا قائلين : « من أجل هذا حمل أفضل الجزائريين السلاح : فانهم باتوا لا يطيقون هذا الوضع . » فاذا انطلت علينا الخديعة ، خرجنا من ذلك مقتنعين :

١ً – بان المسألة الجزائرية هي **اولاً** اقتصادية . وانه لا بد من إصلاحات حكيمة ، لتقديم الخبز لتسعة ملايين نسمة .

٢ً – وانها بعد ذلك **اجتماعية** ، ويجب مضاعفة الاطباء والمدارس .

٣ً – وانها اخيراً **بسيكولوجية** : انكم تذكرون « دومان » De Man ونظريته في «مركب النقص» لدى طبقة العمّال . فهو قد وجد في الوقت نفسه مفتاح « الشخصية الشعبية » : ان الجزائري المضطهد، الجاهل ، الناقص التغذية ، يشعر بمركب النقص تجاه أسياده . وانما يمكن تهدئته بمواجهة هذه العوامل الثلاثة : فاذا شبع واشتغل وعرف القراءة ، فانه لن يخجل بعد من ان يكون انساناً – دوناً ، وهكذا نجد من جديد الاخوة الفرنسية الاسلامية القديمة .

ولكن ينبغي ألا نخلط ذلك **بالسياسة** ان السياسة امر مجرّد : فما جدوى ان يشترك المرء بالانتخابات اذا كان يموت جوعاً؟ ان الذين يحدثوننا عن انتخابات حرة وعن جمعية تأسيسية وعن الاستقلال الجزائري ، انما هم محرّضون ومثيرو فتن يعملون على تعقيد القضية .

تلك هي الحجة . وقد اجاب عليها زعماء جبهة التحرر الوطني بقولهم: « انا سنحارب ، حتى ولو كنا سعداء في ظل الحراب الفرنسية . » وانهم على حق . بل ينبغي ان نذهب الى ابعد مما ذهبوا : **ان الانسان لا يستطيع الا ان يكون شقياً في ظل الحراب الفرنسية** . صحيح ان معظم الجزائريين يعيشون في بؤس لا يحتمل، ولكن صحيح ايضاً ان الاصلاحات الضرورية لا يمكن ان تتم على ايدي «المستعمرين الصالحين» ولا على يد « المتروبول »[1] نفسه ، ما دام يدعي المحافظة على سيادته في الجزائر . والحق ان هذه الاصلاحات ستكون من شأن الشعب الجزائري نفسه ، حين ينتزع حريته .

ذلك ان الاستعمار ليس مجموعة من المصادفات ، ولا هو

---

١ بمعنى سكان المستعمرات Colons.

١ اي الوطن الأم ، فرنسا .

نتيجة تعدادية لالوف المشروعات الفردية . إنه نظام أقيم حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، وبدأ يؤتي ثماره حوالى ١٨٨٠، ودخل في طور الانهيار عقب الحرب العالمية الاولى ، وهو اليوم يرتد على الامة المستعمِرة .

هذا ما اود ان اطلعكم عليه فيما يتعلق بالجزائر ، التي هي للأسف اوضح مثال وأبلغه عن النظام الاستعماري . اود ان اريكم صرامة نظام الاستعمار ، ولزومه الداخلي ، وكيف لا بد له من ان يفضي بنا الى ما نحن عليه ، وكيف ان أطهر النيات ، حين تولد داخل هـذه الدائرة الجهنمية ، تفسد على الفور .

ذلك انه ليس صحيحاً ان هناك مستعمرين صالحين وآخرين اشراراً : هناك مستعمرون وحسب [1] فاذا ادركنا ذلك ، ادركنا لماذا يحق للجزائريين ان يهاجموا ، **سياسياً قبل شيء** ، هذا النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وكيف ان تحريرهم **وتحرير فرنسا بالذات** لا يمكن ان يخرج الا من انهيار الاستعمار .

ان النظام لم يقم من تلقاء نفسه . فالحق ان « ملكية تموز » و « الجمهورية الثانية » لم تعرفا ما يمكن ان تعملاه بالجزائر المحتلة .

كانت هناك فكرة بتحويلها الى مستعمرة للاسكان ؛ وكان « بوجو » Bugeaud يؤمن « بالطريقة الرومانية » للاستعمار . وعلى ذلك اعطيت مساحات شاسعة للجنود المسرحين المنتمين الى «الجيش الافريقي »ولكن هذه المحاولة لم تنجح .

ولقد شاءوا ان يصبوا في افريقيا ما تغص به بلدان اوروبا من افقر فلاحي فرنسا واسبانيا ، فخلقوا لهؤلاء « الرعاع » بضع قرى حول مدن الجزائر وقسنطينة ووهران . ولكن الاوبئة فتكت بمعظمهم .

وبعد حزيران ١٨٤٨ حاولوا ان يُسكنوا - والاصح ان يقال ان يضيفوا - الى تلك البلاد عمالاً عاطلين كان وجودهم يقلق « قوات الامن » . ولكن معظم العشرين الفاً الذين نقلوا الى الجزائر هلكوا بحميات الكوليرا ؛ اما من بقي منهم حياً فقد أعيد الى بلاده .

وإذن ، فان الخطة الاستعمارية ، على هـذا الشكل ، بقيت مترددة : وقد اتضحت في عهد « الامبراطورية الثانية » بفضل انتشار الصناعة والتجارة. وقد رأينا كبريات الشركات الاستعمارية تخلق بالتتالي :

عام ١٨٦٣ شركة تسليف عقاري استعماري ومصرفاً .

عام ١٨٦٥ شركة تسليف مرسيلية ، وشركة معادن حديدية في « موكتا » Mokta ، وشركة عامة للنقليات البحرية البخارية .

وفي هذه المرة اصبحت الرأسمالية نفسها هي الاستعمارية. وقد جعل « جول فيري » Jules Ferry من نفسه لسان حال هذا النوع الجديد من الاستعمار فقال :

« ان لفرنسا التي استفرغت كثيراً من رؤوس الاموال واصدرتها الى الخارج بكميات كبيرة ، مصلحة في ان تنظر الى المسألة الاستعمارية من هذه الزاوية . انها قضيه الاسواق ، بالنسبة لبلاد كبلادنا مدعوة ، بسبب من طبيعتها نفسها وصناعتها ، الى ان تصدر صادرات عظيمة ... فحيث السيادة السياسية ، تكون سيادة المنتجات - السيادة الاقتصادية » .

ترون اذن ان اول من عرّف الاستعمار ليس هو لينين : وانما هو جول فيري ، هذا « الوجه العظيم » من وجوه الجمهورية الثالثة . وترون كذلك ان هذا الوزير على اتفاق مع « عصاة » ١٩٥٦ : فهو ينادي بـ « العامل السياسي اولاً ! » وهم يستعيدون ذلك ضد المستعمرين بعد ثلاثة ارباع القرن .

اولاً : يجب احباط كل مقاومة وتحطيم الاطارات والاخضاع والارهاب، وفيما بعد ، فقط ، يقام النظام الاقتصادي .

وما هي القضية ؟ هل يجب خلق صناعات في البلاد المحتلة ؟ ابداً : ان رؤوس الاموال التي «تستفرغها» فرنسا ، لا يمكن ان توظف في بلاد متأخرة اقتصادياً ، ذلك ان مردودها سيكون مشكوكاً فيه ، وسيطول الامر اكثر مما ينبغي بجني ثمارها ، بسبب انه يجب اعادة كل شيء وتجهيزه من جديد . وحتى لو كان هذا ممكن التحقيق ، فما جدوى خلق منافسة مصطنعة لانتاج المتروبول نفسه ؟ ان « فيري » واضح جداً : ان الرساميل الجديدة لن تخرج من فرنسا، وانما هي ستوظف بكل بساطة في الصناعات الجديدة

---

١ لا أقصد بالمستعمرين الموظفين الصغار ولا العمال الاوروبيين الذين هم ضحايا النظام ومستثمروه الابرياء في الوقت نفسه .

التي ستبيع منتجاتها المصنوعة في البلدان المستعمرة . وقد كانت النتيجة المباشرة اقامة الاتحاد الجمركي (١٨٨٤). وما يزال هذا الاتحاد قائماً : وهو يؤمن احتكار السوق الجزائرية لصناعة فرنسية يعرقل انتشارها في السوق العالمية ارتفاع اسعارها ارتفاعاً فاحشاً .

« ينبغي ان نتعلم من احداث الجزائر درساً واحداً : هو ان الاستعمار يعمل الان على تهديم نفسه ، ولكنه ما يزال ينتن الجو : انه عارنا ، وهو يهزأ بقوانيننا ، ويفرض على شبابنا ان يموتوا رغماً عنهم من أجل مباديء نازية نحاربها منذ عشر سنوات ، وهو يحاول ان يدافع عن نفسه بخلق فاشية جديدة في صميم بلادنا ، وان مهمتنا هي ان نساعده على الموت . »

ولكن لمن تنوي هذه الصناعة ان تبيع منتجاتها ؟ للجزائريين ؟ ان هذا امر مستحيل : فمن اين لهم المال ليدفعوا ؟ ان مقابل هذه النزعة الاستعمارية هو انه ينبغي خلق طاقة شرائية المستعمرات . والمستعمرون هم طبعاً الذين سيفيدون من جميع الحسنات والذين سيحولون الى مشترين في المستقبل . والواقع ان المستعمِر هو اولاً مشتر اصطناعي ، خلقته خلقاً فيما وراء البحار رأسمالية تبحث عن اسواق جديدة.

وقد كان « بيير يموف » Peyerimhoff ، منذ عام ١٩٠٠ يلح على هذه الميزة في الاستعمار « الرسمي » فيقول :

«ان ملك المستعمر قد اتاه، مباشرة اولاً، من الحكومة، اما بالمجان او انه رأى كل يوم امتيازات تعطى حوله ؛ فتحت ناظريه قامت الحكومة من اجل المصالح الفردية بتضحيات اوسع جداً مما كان يمكن ان تقوم به في بلاد اقدم ومستثمرة استثماراً كلياً . »

وهنا ينطبع بوضوح الجناح الثاني من الهيكل الاستعماري: ان على المستعمر ان يكون بائعاً لكي يكون مشترياً. فمن تراه سيبيع ؟ انه سيبيع فرنسيي المتروبول . وماذا يبيع من غير صناعة ؟ انه سيبيع منتجات غذائية ومواد اولية. وهكذا ينهض النظام الاستعماري تحت رعاية الوزير «فيري» والمفكر النظري « لوروا بوليو » Leroy—Beaulieu.

وما هي « التضحيات » التي تقدمها «الدولة » للمستعمر، هذا الانسان الذي تحبه الالهة ويحبه المصدرون؟ ان الجواب بسيط : انها تضحي له باملاك المسلمين .

ذلك انه يتفق ، في الواقع ، ان المنتجات الطبيعية في البلد المستعمَر تنبت على الارض ، وان هذه الارض تخص «سكان البلاد الاصليين » . ففي بعض المقاطعات القليلة السكان ، ذات المساحات غير المزروعة ، تكون السرقة اقل ظهوراً: فان الذي يُرى هو الاحتلال العسكري؛ العمل الاجباري. اما في الجزائر، **فان جميع الاراضي الصالحة كانت مفلوحة قبل وصول القوات الفرنسية .** وهذا يعني ان ما يزعمونه من « حرث » الاراضي وزرعها قد اعتمد على عملية اغتصاب من السكان استمرت طوال قرن : **ان تاريخ الجزائر هو تجميع الاملاك العقارية الاوروبية تجميعاً تدريجياً على حساب الاملاك الجزائرية .**

وقد كانت جميع الوسائل صالحة.

ففي البدء ، كانوا ينتهزون ادنى طفرة مقاومة ليصادروا الاراضي او يحجزوها . وكان « بوجو » يقول: «يجب ان تكون الارض صالحة ، وسيان ان تنتمي الى هذا او الى ذاك . »

وقد ادت ثورة ١٨٧١ خدمة كبيرة : فلقد سُلب المغلوبون مئات الالوف من الهكتارات. ولكن هذا لم يكد يكفي . واذ ذاك ، اردنا ان نقدم للمسلمين هدية جميلة : فأعطيناهم قانوننا المدني .

وما سبب هذا الكرم العظيم ؟ سببه ان الملكية القبلية كانت غالباً جماعية ، وكانوا يريدون تفتيتها ليتاح للتجار ان يشتروها شيئاً فشيئاً .

وفي عام ١٨٧٣ كلف مفوضون محققون بان يحولوا الملكيات الكبيرة غير المقسمة الى مربعات صغيرة جداً من الاملاك الفردية ، وكان هؤلاء المفوضون يشكلون عند كل ميراث « أنصبة » يسلمونها الى كل مستحق . وكان بعض هذه الانصبة خيالية . فقد اكتشف المفوض المحقق في دوار «حرار» ان ثمانية هكتارات كانت منتسبة الى خمسة وخمسين شريكاً ! وكان يكفي رشوة احد هؤلاء الشركاء ليطالب بالتقسيم. وكانت طريقة الاجراءات الفرنسية ، المعقدة المبهمة ، تفضي الى الافلاس بجميع الشركاء ؛ فقد كان تجار الاملاك

الاوروبية يشترون كل الاراضي بثمن لقمة خبز .

صحيح اننا رأينا في مناطقنا فلاحين ممن افقرهم تركيز الاراضي بيد واحدة او التصنيع فباعوا حقولهم والتحقوا بالعمل في المدن . ولكن هذا القانون الرأسمالي لا ترافقه على الاقل سرقة بكل معنى الكلمة . اما هنا ، في الجزائر ، فقد فرض قانونٌ اجنبي على المسلمين فرضاً عن سابق تصميم وتصوير ، لانه كان معروفاً ان هذا القانون لا يمكن ان يطبق عليهم ، وانه لا يمكن ان يكون له مفعول الا ان يهدم البنيات الداخلية للمجتمع الجزائري. ولئن كانت العملية قد استمرت في القرن العشرين كأنها قانون اقتصادي يجري بضرورة عمياء ، فذلك لان الدولة الفرنسية كانت قد خلقت بوحشية وبصورة اصطناعية ظروف الحرية الرأسمالية في بلد زراعي واقطاعي . وهذا لم يمنع منذ حين بعض الخطباء في المجلس النيابي من مدح فرض قانوننا فرضاً قسرياً على الجزائر ، ووصف ذلك بانه « خير » من خيرات المدنية الفرنسية » .

وها هي نتائج تلك العملية :

في عام ١٨٥٠ ، كانت املاك المستعمرين ١١٥،٠٠٠ هكتار . وفي عام ١٩٠٠ ارتفعت الى مليون وستمئة الف ، وفي عام ١٩٥٠ الى ٢،٧٠٣،٠٠٠ هكتار .

واذن فان ١،٧٠٣،٠٠٠ هكتار هي اليوم للملاكين الاوروبيين ، وتملك الدولة الفرنسية ١١ مليون هكتار تحت اسم « الاراضي الاميرية » . اما الجزائريون ، فقد تُرك لهم سبعة ملايين هكتار . وبالاختصار ، **كان قرن واحد كافياً لسلبهم ثلث ارضهم** . ولكن قانون التجميع قد لعب جزئياً ضد مصالح المستعمرين الصغار . فهناك اليوم ستة آلاف ملاك يزيد مردودهم الزراعي عن اثني عشر مليون فرنك ، وبعضهم يبلغ المليار . وعلى ذلك فان النظام الاستعماري قائم على ما اريد له : ان الدولة الفرنسية تسلم الارض العربية الى المستعمرين لتخلق لهم طاقة شرائية تتيح للصناعيين في الوطن الأم ان يبيعوهم منتجاتهم ، ويبيع المستعمرون لاسواق المتروبول ثمار هذه الارض المسروقة .

وابتداء من هنا ، يتعزز النظام بنفسه ، فيطوف دائراً ، وسوف نتابعه في كل عواقبه ونراه يزداد دقة وصرامة .

١ً – ان في « فرنسة » الملكية وتجزيئها تحطيماً لهيكل المجتمع القبلي القديم من غير ان يوضع شيء مكانه . وقد شجع هذا التحطيم للاطارات تشجيعاً كبيراً : لانه اولاً كان يقتل قوى المقاومة ويستبدل بالقوى الجماعية غباراً من الافراد ، ولانه بعد ذلك كان يخلق يداً عاملة (على الاقل ما دامت الحراثة لم تصنّع) : وهذه اليد العاملة وحدها تتيح التعويض عن نفقات النقل وتحافظ على ارباح المؤسسات الاستعمارية تجاه اقتصاديات المتروبول التي ما تني كلفة انتاجها تنخفض . وهكذا حوّل الاستعمار الشعب الجزائري الى بروليتاريا زراعية ضخمة . حتى ان بعضهم قال عن جزائري اليوم انهم يشبهون جزائري ١٨٣٠ ، ويشتغلون على الاراضي نفسها ، ولكنهم بكل بساطة ، بدل ان يملكوها ، يجدون انفسهم عبيداً لمن يملكها .

٢ً – لو لم تكن السرقة الاصلية من النوع الاستعماري ، لكان بالامكان على الاقل ان نأمل بان يتيح انتاج زراعي مصنّع ان يشتري الجزائريون انفسهم نتاج ارضهم بأنسب الاسعار . ولكن ليسوا ، ولا يستطيعون ان يكونوا ، زبائن المستعمرين . إن على المستعمر ان يصدّر ليدفع ثمن ما يستورد : انه ينتج للسوق الفرنسية . **وهكذا يدعوه منطق النظام الاستعماري الى ان يضحّي بحاجات السكان البلديين**

محمد كامل الخطيب

عبد الرزاق عيد

في دراستهما

عالم حنا مينه الروائي

صدر حديثا

من أجل حاجات فرنسي فرنسا .

لقد ربحت زراعة الكرمة ، بين ١٩٢٧ و ١٩٣٢ ، مقدار ١٧٣,٠٠٠ هكتار أُخذ اكثر من نصفها من المسلمين . ومعلوم ان المسلمين لا يشربون الخمر ؛ وقد كانوا يزرعون في هذه الاراضي التي سرقت منهم ، حبوباً للسوق الجزائرية . واذن ، فليست هي الارض التي تنتزع منهم الآن فحسب ، **وانما يحرم الشعب الجزائري من غذائه الرئيسي حين تزرع ارضه بالكرمة** . وهكذا يحول نصف مليون هكتار ، مقتطعة من اجود الاراضي ومخصصة كلها لزراعة الكرمة ، الى ارض لا تنتج شيئاً للجموع المسلمة .

وما الذي يقال عن الحمضيات التي توجد في جميع مخازن البقالة الاسلامية ؟ اتعتقدون ان الفلاحين يأكلون برتقالاً عقب طعامهم ؟

وبالنتيجة ، فان انتاج الحبوب يتقهقر عاماً إثر عام نحو الجنوب الصحراوي وبالطبع فقد وُجد هناك اشخاص يقولون إن هذه حسنة من حسنات فرنسا ! فاذا كانت الفلاحات تنتقل فذلك يعني ان مهندسينا قد ادخلوا الري الى البلاد حتى حدود الصحراء . وهذه الاكاذيب قد تستطيع ان تخدع السكان السذج اللامبالين في المتروبول : اما الفلاح فيعلم ان الجنوب ليس مروياً ؛ وهو ان كان مقسوراً على ان يعيش فيه ، فذلك لان فرنسا ، ولية نعمته ، قد طردته من الشمال . ان الاراضي الصالحة قائمة في السهل ، حوالى المدن : ولقد تركوا الصحراء للمستعمَرين .

اما النتيجة ، فهي تقهقر الوضع تقهقراً مطرداً : فان زراعة الحبوب لم تحرز اي تقدم منذ سبعين عاماً . وفي هذه الاثناء تضاعف سكان الجزائر ثلاثة أضعاف . ولئن أريد حسبان هذه الولادات الضخمة من حسنات فرنسا ، فلنتذكر ان اشدّ الشعوب بؤسا هي اوفرها ولادة . **فهل تراانا سنطلب من الجزائريين ان يقدموا لبلادنا الشكر لانها اتاحت لابنائهم ان يولدوا في البؤس ويعيشوا عبيداً ويموتوا جوعاً ؟** اما الذين يشكون في البرهان على ذلك ، فاليهم الارقام « الرسمية » :

في عام ١٨٧١ : كان كل فرد يتمتع بخمسة قناطير من الحبوب .

وفي عام ١٩٠١ : باربعة قناطير .

وفي عام ١٩٤٠ : بقنطارين ونصف .

وفي عام ١٩٤٥ : بقنطارين .

وفي الوقت نفسه ، كان من نتيجة تضييق الملكيات الفردية الغاء طرق المسير وحقوق المرور . وفي الجنوب الصحراوي ، حيث جمّعوا مربي المواشي المسلمين ، ظلت المواشي على حالها . اما في الشمال . فقد اختفت . وقد كانت الجزائر تنعم قبل عام ١٩١٤ بتسعة ملايين رأس من الماشية . اما في عام ١٩٥٠ ؛ فلم يكن لديها اكثر من اربعة ملايين .

ويقدر الانتاج الزراعي اليوم كما يلي :

— ينتج المسلمون بما قيمته ٤٧ ملياراً من الفرنكات .

— وينتج الاوروبيون بما قيمته ٩١ ملياراً .

اي ان تسعة ملايين نسمة تقدم ثلث الانتاج الزراعي ، ولا ننس ان هذا الثلث وحده هو الذي يستهلكونه ، اما الباقي فيذهب الى فرنسا . واذن ، فان عليهم ، مع آلاتهم البدائية واراضيهم الرديئة ، واجب تغذية انفسهم . ويجب ان يُستخرج من حصة المسلمين — بعد اذ اصبح استهلاك الحبوب قنطارين للشخص — تسعة وعشرون مليار فرنك للاستهلاك الذاتي . وهذا يعني في الموازنات العائلية عجز معظم العائلات عن تحديد نفقاتها الغذائية . ان الغذاء يستنفد جميع اموالهم . فلا يبقى شيء للكساء ولا للسكن ولا لشراء الحبوب والآلات .

والسبب الوحيد في هذا الافقار التدريجي ان الزراعة الاستعمارية الجميلة قد اقامت كقرحة في اجمل بقع البلاد ، وانها تقضم كل شيء وتأكله .

٣ — يفضي تجميع الاراضي في ايدٍ واحدة الى تصنيع الزراعة . ولا شك في ان المتروبول سعيد ببيع تراكتوراته الى المستعمِرين . وبينما نقصت طاقة المسلم الانتاجية ، وهو مقيم على اراضي رديئة ، بنسبة الخمس ، ازدادت طاقة المستعمرين الشرائية في كل يوم لمصلحتهم الخاصة وحدها : فالاراضي ذات الكروم التي تتراوح مساحتها بين هكتار واحد وثلاثة ، والتي يصعب جعل الزراعة فيها عصرية ، ان لم نقل يستحيل ذلك ، تعطي ٤٤ هكتوليتراً في كل هكتار . اما الاراضي ذات الكروم التي تزيد مساحتها عن مئة هكتار ، فانها تعطي ٦٠ هكتوليتراً في الهكتار .

وواضح ان التصنيع يفضي الى البطالة التكنولوجية ، بسبب ان الآلة تحل محل العمال الزراعيين . ولو كانت الجزائر

تملك صناعة لكان ذلك ذا اهمية كبيرة، وان كانت محدودة. ولكن الواقع ان النظام الاستعماري يحرم عليها ذلك. فاذا بالعاطلين يتدفقون نحو المدن حيث يُستخدمون بضعة ايام في اعمال التنظيمات، ثم يظلون هناك لا يدرون اين يذهبون. وينمو افراد هذا اللون من الالوان المنخفضة للبروليتاريا عاماً بعد عام. ففي عام ١٩٥٣، لم يكن هناك الا ١٤٣,٠٠٠ أجير مسجلين رسمياً على أنهم عملوا اكثر من تسعين يوماً في العام، اي بمعدل يوم على كل اربعة. وليس ابلغ من هذا في اظهار نتائج الاستعمار التي لا بد منها: يبدأون باحتلال البلاد، ثم يستولون على الارض ويستغلون ملاكيها القدماء بأجور لا تسد الجوع. ثم إن هذه اليد العاملة الرخيصة تصبح، مع التصنيع، اغلى مما ينبغي! وهكذا ينتهي الامر بنزع حق العمل — حتى حق العمل — من السكان الاصليين. **ولا يبقى للجزائري، وهو في بيته وأرضه، وفي بلد مزدهر ابعد حدود الازدهار، الا ان يموت جوعاً.**

اما الذين يجرؤون عندنا على ان يشكوا من ان الجزائريين يأتون الى فرنسا لينازعوا العمال الفرنسيين على العمل، فهل تراهم يعرفون ان ثمانين بالمئة منهم يرسلون نصف رواتبهم الى عائلاتهم، وان مليوناً ونصف المليون من السكان الذين ما يزالون يعيشون في الاكواخ والخيام لا يعيشون الا من المال الذي يرسله لهم هؤلاء الاربعمئة الف الذين اختاروا المنفى اختياراً؟ وان في هذا ايضاً نتيجة من نتائج النظام الاستعماري الحتمية: **ان الجزائريين مقسورون على ان يلتمسوا في فرنسا الخدمات التي تحرمهم فرنسا اياها في الجزائر.**

أن الاستثمار الاستعماري هو منظم ودقيق بالنسبة لتسعين بالمئة من الجزائريين: انهم مطرودون من ارضهم، محشورون في ارض غير منتجة، مقسورون على ان يعملوا برواتب هزيلة مضحكة، فلا بد ان يثبط الخوف من البطالة عزائمهم للثورة وهكذا يغدو المستعمر ملكاً، فلا يعطي شيئاً مما استطاع ضغط الجوع ان ينتزعه من ارباب العمل في فرنسا: فليس ثمة «سلم متحرك»، وليس من اتفاقات جماعية، ولا تعويضات عائلية ولا مستودعات للطعام، ولا مساكن للعمال. **وانما هناك اربعة جدران من الطين المجفف، وخبز** وتين، وعشر ساعات من العمل كل يوم: ان الراتب هنا هو حقاً الحد الادنى الضروري جداً لاستعادة القوى من اجل استئناف العمل.

هذه هي اللوحة. فهل يمكن ان نجد على الاقل تعويضاً عن هذا البؤس المنظم الذي خلقه المغتصبون الاوروبيون، في ما يسمى الخيرات غير القابلة للقياس مباشرة، من مثل التنظيات والاشغال العامة والصحة والتعليم؛ لو كان لنا هذا العزاء، لكان بامكاننا ان نحتفظ ببعض الامل: فلعل بعض الاصلاحات التي تختار بحكمة.. ولكن لا: ان النظام لا يقبل الرحمة. فما دامت فرنسا، منذ اليوم الاول، قد انتزعت من الجزائريين املاكهم وابعدتهم عنها، وما دامت قد عاملتهم على انهم كتلة غير قابلة للتمثل، فان العمل الفرنسي كله في الجزائر قد انجز لصالح المستعمرين.

واراني لا اتكلم حتى عن المطارات والمرافىء: هل تنفع الفلاح الا من اجل ان يسافر الى احياء باريس الفقيرة حيث يهلك جوعاً وبرداً؟

والطرقات، ما شأنها؟ انها تصل المدن الكبيرة باملاك الاوروبيين وبالقطاعات المحولة الى مناطق عسكرية. وهي لم تصنع لكي تتيح للجزائريين ان يبلغوا بيوتهم. ومن الادلة على ذلك ان زلزالاً عنيفاً قد اكتسح مدينة «اورليانسفيل» ومنطقة «شليف» السفلى في ليلة ٨ — ٩ ايلول ١٩٥٤. وقد اعلنت الصحف نبأ وفاة ٣٩ اوروبياً و ١٣٧٠ مسلماً. وقد كان بين هؤلاء الضحايا ٤٠٠ شخص لم «يكتشفوا» الا بعد مرور ثلاثة ايام بعد الزلزال. ولم تصل المساعدات الاولى الى بعض الدوارات الا بعد ستة ايام. وفي التعليل الذي تقدمه فرق المنقذين حكم صارم على العمل الفرنسي: «ماذا تريدون؟ لقد كان هؤلاء المسلمون بعيدين جداً عن الطرق.»

والصحة العامة على الاقل؟

لقد ارادت الادارة الفرنسية ان تقوم بتحقيق، بعد زلزال اورليانسفيل عن حالة الدوارات ووضعها. وقد تبين ان الذين اختارتهم، بالمصادفة كانوا على بعد ثلاثين كيلومتراً او اربعين من المدينة، وان الطبيب، المكلف بالاسعاف الطبي لم يكن يزورهم الا مرتين في العام.

اما ثقافتنا العظيمة، فمن يدري اذا كان الجزائريون راغبين حقاً في اكتسابها؟ على ان ما هو مؤكد، اننا منعناها عنهم. ولن اذهب الى اننا كنا في مثل وقاحة تلك الدولة من دول جنوبي الولايات المتحدة التي شرع فيها قانون ظل سارياً حتى مطلع القرن التاسع عشر، وكان يحرم «تحت طائلة الجزاء» تعليم العبيد الزنوج القراءة.

ولكننا على كل حال، اردنا ان نجعل من «اخواننا المسلمين» شعبا من الاميين. ويبلغ عدد الجزائريين الاميين اليوم ٨٠ بالمئة. وقد كان الامر يهون لو اننا لم نحرم عليهم الا استعمال لغتنا. ولكن الواقع ان من متطلبات النظام الاستعماري ان يحاول سد طريق التاريخ على المستعمرين. ولما كانت المطالب القومية في اوروبا تعتمد دائماً على وحدة اللغة، فقد حرم على المسلمين استعمال لغتهم بالذات. ان اللغة العربية تعتبر في الجزائر لغة اجنبية منذ عام ١٨٣٠. انهم ما يزالون يتحدثون بها. ولكنها كفت عن ان تكون لغة مكتوبة الا بالقوة، لا بالفعل. وليس هذا كل شيء. فان الادارة الفرنسية قد صادرت دين العرب لكي تبقيهم في التجزئة والتفتت، وهي تختار رجال الدين الاسلامي من بين عملائها، وقد حافظت على احط انواع الخرافات التي تفرق بين الناس. ولا شك في ان الفصل بين الكنيسة والدولة امتياز جمهوري، ترف يصلح للمتروبول. اما في الجزائر، فان الجمهورية الفرنسية لا تستطيع ان تسمح لنفسها بان تكون جمهورية. انها تحرص على عدم انتشار الثقافة

وتحافظ على معتقدات الاقطاع ، ولكن بان تلغي البنيات والعوائد التي تتيح لاقطاع حي ان يكون (رغم كل شيء) مجتمعاً بشرياً ، فهي تفرض قانوناً ذا نزعة فردية حرة لتهدم الاطارات والنهضات في المجتمع الجزائري. ولكنها تبقي على الملوك الصغار الذين لا يستمدون سلطتهم الا منها والذين لا يحكمون الا من اجلها . انها بكلمة واحدة « تصنع » « سكاناً بلديين » بحركه مزدوجة تفصلهم عن المجموع ذي العقلية القديمة بان تعطيهم او تحفظ لهم ، في عزلة الفردية الحرة ، عقلية لا يمكن لاسلوبها القديم ان يستمر الا بالاتصال مع عقلية المجتمع القديمة . انها تخلق « جوعاً » ولكنها تمنعهم من ان يصبحوا بروليتاريا واعية وذلك بان تخدعهم بما ترسمه لايديولوجيتهم من رسوم كاريكاتورية .

ولا بد هنا من ان اعود الى محدثنا الاول ، الى رجلنا الواقعي ذي القلب الرقيق ، الذي كان يقترح علينا اصلاحات كثيفة اذ يقول« الاقتصاد اولا ! » واني اجيبه: نعم، ان الفلاح يموت جوعاً ، نعم ، انه بحاجة الى كل شيء: الى الارض والعمل والعلم ، نعم ان الامراض ترهقه ، نعم ، ان حالة الجزائر الراهنة تشبه اسوأ الوان البؤس في الشرق الاقصى . ومع ذلك فيستحيل البدء بالتغيرات الاقتصادية ، لان بؤس الجزائريين ويأسهم هما النتيجة المباشرة الضرورية للاستعمار ، ولانه لا يمكن ازالتهما اطلاقاً ما دام الاستعمار قائماً . وهذا ما يعلمه « جميع » الجزائريين الواعين ، وجميعهم يقرون قول ذلك المسلم (خطوة الى الامام ، وخطوتان الى الخلف : ذلك هو الاصلاح الاستعماري .)

ذلك ان النظام يهدم بذاته ، ومن غير جهد ، جميع محاولات التنظيم. انه لا يستطيع ان يظل قائماً الا اذا ازداد كل يوم قسوة ولا انسانية .

ولنفرض ان المتروبول يقترح اصلاحاً . فهناك ثلاثة احوال ممكنة

١ – اما ان يتم الاصلاح آليا لصالح المستعمر والمستعمر وحده .

لقد بنيت سدود كثيرة وجهاز كامل للري ، من اجل زيادة محصول الاراضي . ولكن المعلوم ان الماء لا يمكن ان يروي الا اراضي الوديان . والحق ان هذه الاراضي كانت دائماً خير اراضي الجزائر ، وقد اغتصبها الاوروبيون. ويعترف قانون (مارتان) ان ثلاثة ارباع الاراضي المروية تعود للمستعمرين . اذهبوا اذن فاروووا الجنوب الصحراوي !

٢ – واما ان يشوه الاصلاح بحيث يصبح غير ذي فعالية .

والحق ان نظام الجزائر هو في حد ذاته نظام شنيع مسيخ . اكانت الحكومة الفرنسية تأمل ان تخدع الشعوب الاسلامية بانتخاب ذلك (المجلس) من قبل جماعتين من الناخبين ؟ ان ما هو مؤكد انه لم يترك لها حتى فرصة المضي في الخداع الى النهاية . ان المستعمرين لم يريدوا ان يتركوا للسكان الاصليين حظ ان يكونوا مخدوعين . فقد كان هذا اكثر مما ينبغي لهم : ولقد وجدوا من الاسهل ان يزوروا الانتخابات علناً . وكانوا يعتقدون انهم على حق تماماً : فخير لمن اراد ان يقتل الناس ان يطعنهم بالحراب . انه الاستعمار الذي يرتد ، في اشخاصهم ، ضد الاستعمار الجديد ليحذف منه عواقبه الخطرة .

٣ . واما ان يترك الاصلاح تاماً وتكون الادارة الفرنسية ضالعة في هذا الجرم .

كان قانون « مارتان » ينص على ان يتنازل المستعمرون عن بعض مساحات من الارض للدولة ، مقابل زيادة القيمة التي تكسبها اراضيهم من الري . وقد « باعت » الدولة هذه المساحات الى جزائريين اعطوا اجازة بان يفوا ديونهم في خمسة وعشرين عاماً . وانتم ترون ان الاصلاح كان متواضعا ، فالقضية بكل بساطة هي ان يباع بعض السكان الاصليين المختارين قطعة صغيرة من الاراضي التي سرقت من ابائهم . ولم يكن المستعمرون ليخسروا فلساً في هذه العملية .

ولكن ليست القضية في نظرهم الا يخسروا شيئا . وانما هي ان يربحوا دائماً المزيد من الربح . فلقد عودهم المتروبول منذ مئة سنة على «التضحيات» التي كان يقوم بها « من اجلهم » فلم يكونوا يستطيعون ان يقروا ان يفيد السكان الاصليون من هذه التضحيات . وكانت النتيجة ان انيم قانون «مرتان».

ولا بد ان نفهم المسلك الاستعماري اذا فكر الانسان بالمهمة التي اعدوها « للدوائر الزراعية لتلقين الفلاح المسلم العلم التكنيكي . » فان هدف هذه المؤسسة التي انشئت على الورق في باريس لم يكن الا رفع طاقة الفلاح الانتاجية رفعاً بسيطاً لا يزيد عما لا بد منه حتى لا يموت جوعاً. ولكن مستعمري المتروبول الجدد لم يكونوا يدركون ان هذه المؤسسة كانت تمضي توأ لتنقلب على النظام : فقد كان ينبغي ان يبقى انتاج الفلاح قليلاً وبأسعار مرتفعة، حتى تظل اليد العاملة كثيرة غزيرة. افلا يصبح العمال الزراعيون نادرين اذا انتشر التعليم التكنيكي ؟ اولا يصبحون اكثر تطلباً ؟ او لن تخشى منافسة الملاك المسلم ؟ ثم ان التعليم مهما كان ومن حيث اتى هو خصوصاً وسيلة للتحرر . واذا كانت الحكومة يمينية تعرف ذلك جيداً ، حتى انها ترفض تعليم فلاحينا في فرنسا بالذات ، فاولى بها الا تنشر المعرفة التكنيكية بين السكان البلديين في الجزائر . وهكذا ظلت هذه الدوائر غير ذات عمل ، بعد ان هوجمت خفية في الجزائر وبعنف في مراكش .

وابتداء من هنا ، تظل جميع الاصلاحات عديمة الجدوى. وهي بصورة خاصة تكلف غالياً . ولا يملك مستعمرو الجزائر وسائل تمويلها ، بسبب تكاليفها الباهظة بالنسبة للمتروبول . فان نشر التعليم العام . وهو اصلاح غالباً ما اقترح ، يكلف ٥٠٠ مليار فرنك (اذا حسبنا تكاليف كل تلميذ ٣٢,٠٠٠ فرنك في العام) بينما لا تتجاوز عائدات الجزائر كلها ٣٠٠ مليار، والحق ان اصلاح التعليم لا يمكن ان يتحقق الا في جزائر مصنعة تضاعف عائداتها ثلاثة اضعاف على الاقل. ولكننا رأينا ان النظام الاستعماري يعارض التصنيع . ان فرنسا تستطيع ان تلتهم الملايين في اعمال كبيرة ، ونحن نعلم جيداً انه لا يبقى منها شيء .

وحين نتحدث عن النظام الاستعماري ، فيجب ان نتفاهم : فليست القضية قضية آلة مجردة . ان النظام قائم ، وهو يعمل ، فدائرة الاستعمار الجهنمية هي واقع محسوس . ولكن هذا الواقع يتجسد في مليون من المستعمرين ، وابنائهم واحفادهم ، رباهم الاستعمار فاصبحوا يتكلمون ويعملون وفق مباديء النظام الاستعماري .

ذلك ان المستعمر مصنوع كالمواطن الاصلي : انه مجبول بوظيفته ومصالحه .

لقد ارتبط مع المتروبول بالميثاق الاستعماري ، فاقبل يتاجر لصالحه مقابل فائدة ضخمة ، هي غلال البلد المستعمر . بل هو قد خلق زراعات جديدة تعكس حاجات المتروبول اكثر مما تعكس حاجات السكان الاصليين . فهو اذن مزدوج ومتناقض : ان له « وطنه » فرنسا و « بلده » الجزائر . وهو في الجزائر يمثل فرنسا ولا يريد ان تكون

له علاقات مع سواها . ولكن مصالحه « الاقتصادية » تدعوه الى معارضة المؤسسات « السياسية » في وطنه . ان المؤسسات الفرنسية هي مؤسسات ديموقراطية « بورجوازية» قائمة على الرأسمالية الحرة . وهي تتضمن حق الانتخاب وحق الاجتماع وحرية الصحافة .

ولكن المستعمر الذي تتعارض مصالحه مباشرة مع مصالح الجزائريين، والذي لا يستطيع ان يقيم الاستثمار الا على مجرد الضغط ، لا يستطيع ان يقر هذه الحقوق الا لنفسه ، ويتمتع بها في فرنسا ، وسط الفرنسيين. وهو من هذه الزاوية يحتقر شمول المؤسسات المتروبولية، شمولها الشكلي على الاقل . فما دامت تنطبق على الناس جميعاً ، فان بوسع الجزائري ان يطالب بها . ومن وظائف النزعة العرقية ان تعوض عن شمولية الحرية البورجوازية : فما دام جميع الناس يتمتعون بحقوق واحدة ، فلا بد ان يصنع من الجزائري رجل اسفل ، رجل دوني . وهذا الرفض لمؤسسات وطن المستعمر ، حين يريد مواطنوه ان يبسطوها على (بلده) ،يورث عنده نزعة انفصالية . أليس هو رئيس مختاري الجزائر ، الذي قال منذ بضعة اشهر : (اذا كانت فرنسا خائرة ، فنحن نحل محلها .)

ولكن التناقض يأخذ كل معناه حين يوضح المستعمر ان الاوروبيين معزولون وسط المسلمين، وان نسبة القوى هي تسعة مقابل واحد. والحق انهم انما يرفضون كل نظام يمنح السلطة للاكثرية ، لانهم معزولون . ومن اجل هذا السبب نفسه ، ليس لهم من وسيلة للبقاء الا بالقوة .

ولكن بسبب هذا بالذات – وبسبب ان نسبة القوى لا يمكن الا ان ترتد عليهم – نراهم بحاجة الى قوة المتروبول ، اي قوة الجيش الفرنسي. بحيث ان هؤلاء الانفصاليين هم في الوقت نفسه اصحاب وطنية مشوهة مبالغ فيها . فبينما هم جمهوريون في فرنسا – الى الحد الذي تسمح لهم مؤسساتنا ان يقيموا به « سلطة سياسية » عندنا – اذا هم في الجزائر فاشست يكرهون الجمهورية ويحبون حباً عنيفاً الجيش الجمهوري .

وهل تراهم يستطيعون ان يكونوا غير ذلك ؟ كلا . ما داموا مستعمرين . لقد حدث ان بعض الغزاة الذين اقاموا في بلد ما ، امتزجوا بالشعب المحلي وانتهى بهم الامر الى خلق امة : وقد رأينا اذ ذاك ولادة مصالح قومية مشتركة، بالنسبة لبعض الطبقات على الاقل. ولكن المستعمرين غزاة قطعهم الميثاق الاستعماري عن المغزوين قطعاً كاملاً : فنحن نحتل الجزائر منذ اكثر من قرن ، ولم يكد يسجل اي زواج مختلط او اية صداقة فرنسية – اسلامية . إن مصلحة المستعمرين هي ان يهدموا الجزائر لصالح فرنسا . فلو كانوا جزائريين حقاً ، لكانوا مضطرين ، من اجل مصالحهم الخاصة ، ان يهتموا بتنمية البلاد الاقتصادية وبالتالي الثقافية .

وفي هذه الاثناء ،نرى المتروبول واقعاً في شرك الاستعمار . فما دام يؤكد سيادته على الجزائر ، فان النظام يشوه سمعته ، اي المستعمرون الذين ينكرون مؤسساته ، ثم ان الاستعمار يقسر المتروبول على ارسال فرنسيين ديمقراطيين الى الموت ليحمي طغياناً يمارسه مستعمرون لا ديموقراطيون ضد الجزائريين . ولكن الشرك يعمل عمله هنا ايضاً ، وتضيق الدائرة : فان الاضطهاد الذي تمارسه لمصلحتهم يعرضهم كل يوم الى مزيد من الكراهية والبغض . ان فرقنا العسكرية ، بمقدار ما تحميهم ، تبالغ من الخطر الذي تعرض له نفسها ، مما يجعل وجود الجيش امراً لا غنى عنه . وسوف تكلفنا الحرب هذا العام ، اذا نحن واصلناها ، اكثر من ٣٠٠ مليار فرنك ، وهذا ما يعادل مجموع الموارد الجزائرية .

وها نحن نصل الى النقطة التي يهدم عندها النظام نفسه بنفسه : ان المستعمرات تكلف اكثر مما تغل .

لقد كان المستعمرون منسجمين مع انفسهم حين هدموا المجتمع الاسلامي ورفضوا تمثل المسلمين ، فان التمثل كان يفرض ان تضمن للجزائريين جميع الحقوق الاساسية ، وان يفيدوا من مؤسسات المساعدة والامن ، وان يفسح في مجلسنا الوطني مكان لمئة نائب جزائري ، وان يؤمن للمسلمين مستوى من الحياة يعادل مستوى الفرنسيين وذلك باجراء اصلاح زراعي وبتصنيع البلاد .. وكان التمثل ، اذا بلغ كنهه ، يعني بكل بساطة الغاء الاستعمار : فكيف يراد الحصول عليه من الاستعمار نفسه ؟ ولكن ما دام المستعمرون ليس لهم ان يعطوا المستعمرين الا البؤس ، وما داموا يبعدونهم عنهم ، وما داموا يجعلون منهم كتلة غير قابلة للتمثل ، فلا بد ان يكون لهذا الموقف السلبي رد فعل تجسد في وعي الجموع الوضع . لقد اكتشفت الشخصية الجزائرية نفسها كرد فعل للتجزئة وللنضال اليومي ، وليست القومية الجزائرية مجرد احياء للتقاليد القديمة ولا للصلات القديمة ، وانما هي المخرج الوحيد الذي يملكه الجزائريون لوضع حد لاستثمارهم واستغلالهم . لقد رأينا جول فيري يصرح في المجلس « حيث السيادة السياسية تكون السيادة الاقتصادية .. » ونحن نرى ان الجزائريين يموتون من سيادتنا الاقتصادية ، ولكنهم يأخذون عبرة من هذه التجربة : فقد قرروا ، من اجل هدم سيادتنا الاقتصادية ، ان يهاجموا سيادتنا السياسية . وهكذا خلق المستعمرون انفسهم اعداءهم ، فاظهروا المترددين الشاكين ان ليس ثمة حل ممكن الا حل القوة .

ان حسنة الاستعمار الوحيدة هي انه يظهر بمظهر الثبات والتصلب من اجل ان يستمر ، وانه يهيىء بهذا التصلب نهايته وهلاكه.

ونحن ، فرنسيي المتروبول ، ليس لنا الا درس واحد نتعلمه من هذه الاحداث : ان الاستعمار يعمل الآن على تهديم نفسه ، ولكنه ما يزال ينتن الجو ، انه عارنا ، وهو يهزأ بقوانيننا ويظهرها بمظهر كاريكاتوري. انه ينشر بيننا وباء العرقية ، كما اثبتت ذلك حوادث « مونبليه » اخيراً ، وهو يفرض على شبابنا ان يموتوا رغماً عنهم من اجل مبادىء نازية نحاربها منذ عشر سنوات ، وهو يحاول ان يدافع عن نفسه بخلق فاشية في صميم بلادنا ، فرنسا . وان مهمتنا هي ان نساعده على الموت . لا في الجزائر وحدها ، بل حيثما وجد . ولا شك في ان الذين يتحدثون عن ترك الجزائر هم بلهاء : فليس لنا ان نترك ما لم نملكه قط . بل القضية على العكس هي ان نبني مع الجزائريين علاقات جديدة بين فرنسا حرة وجزائر محررة. ولكن حذار ان يصرفنا عن رسالتنا خداع إصلاحي ان الاستعماري الجديد هو انسان ابله ما دام يعتقد ان بالامكان تحسين النظام الاستعماري – او هو انسان خبيث يقترح اصلاحات لانه يعلم انها لا جدوى منها . ان هذه الاصلاحات ستأتي في اوانها : والشعب الجزائري هو الذي سيحققها . والشيء الوحيد الذي نستطيع ان نحاوله ، وينبغي ان نحاوله – ولكن المهم ان نحاوله اليوم – هو ان نكافح الى جانبه لنحرر – في الوقت نفسه – الجزائريين والفرنسيين من الاستبداد الاستعماري .

جان بول سارتر

ترجمة : سهيل ادريس